مداخيل عائلات الاجراء ذوي الاصل الآسيوي او الافريقي . كما تشير الدراسة الى ان دخل الفرد في عائلة من اصل اوروبي او اميركي يزيد بنسبة ٨٥٪ عن دخل الفرد في عائلة من اصل اسيوي أو افريقي ، نظرا للثغرة القائمة بين عدد افراد العائلة ذات الاصل الشرقي ، وتلك التي من أصل غربي . والنقطة الاهم في الدراسة هي ان متوسط دخل العائلة الاسرائيلية المتوسطة في سنة ١٩٧٨ قد بلغ ٨٧٥٠ ليرة شهريا[٤٢] (أي حوالى ٣٤٠ دولارا على اساس ان سعر الدولار يزيد قليلا عن ٢٦ ليرة) وليس المهم هنا قيمة المبلغ في ذاتها ، بل قوتها الشرائية . فباستثناء المواد الاستهلاكية الاساسية والمواصلات التي لا زالت اسعارها معتدلة بفضل الدعم الحكومي ، فان جميع المواد الاستهلاكية الاخرى ، من دون استثناء ، تعتبر ذات اثمان باهظة — لا سيما المستوردة منها — بالمقارنة مع الدخل . فمثلا وصل سعر لتر البنزين في اسرائيل ، قبل تاريخ ١٩/٧/١٩٧٩ ، الى ١٦,٩٠ ليرة ، وسعر طن المازوت ٣٠٩٠ ليرة.والامر نفسه ينطبق على المواد الغذائية . فقد وصل ثمن الكيلو من لحم البقر المجلد الى ٨٤ ليرة ؛ وثمن كيلو الجبنة الصفراء الى ٩٠ ليرة ، بينما ارتفع سعر رغيف الخبز الاسود — بسبب بدء الغاء « الدعم » بصورة تدريجية بنسبة ٤٠ — ٦٠٪ في المرحلة الاولى — الى ٣,٥ ليرات والرغيف الابيض الى ٤,٥ ليرات . ويلاحظ ان سعر لتر البنزين في اسرائيل يزيد على ضعفي سعر لتر الحليب الذي بلغ ، حتى موجة الغلاء الاخيرة ، ٧,٦٠ ليرات[٤٣] .

ان الارتفاع في الاسعار لا يستثني مادة استهلاكية دون اخرى ! فكل ارتفاع في سعر البنزين مثلا يجر وراءه ارتفاعا في اسعار المواصلات والمياه والكهرباء ، مما يدفع الى رفع اسعار السلع الاخرى ، وهكذا يمضي مسلسل الغلاء دون توقف .

كيف يحافظ الاسرائيليون على قيمة اموالهم في وضع التضخم ؟

بالرغم من هذا الغلاء الفاحش في اسرائيل ، يبدو ان الاسرائيلي العادي ، او بشكل ادق كل طبقة من الاسرائيليين تعيش مستوى معيشة متوسطا وما فوق ، لا تشعر بالضرورة بأية خطورة على وضعها . اذ انها ، رغما عن ارتفاع الاسعار المستمر ، تحافظ على مستوى معيشتها واستهلاكها واحيانا تبطه بمستوى افضل . والسؤال هو : كيف تستطيع ذلك ؟

لقد نجح الاسرائيليون بواسطة نظام «الربط» المتبع عندهم — وهو يعني ارتباط الاجور والمداخيل والتوفير بعلاوة غلاء المعيشة للمستهلك في تأمين انفسهم ضد اضرار الغلاء.فالاجور مرتبطة بجدول الغلاء بواسطة الاتفاق القائم بين الهستدروت من جهة وبين الحكومة وارباب العمل من جهة اخرى ، وهو اتفاق يقضي بدفع علاوة غلاء معيشة بنسبة ٧٠٪ من جدول الغلاء كل ثلاثة اشهر . الا ان هذه العلاوة لم تعد كافية في ظل معدلات التضخم الحالية . حتى ان المسؤولين الاقتصاديين يؤيدون رفعها . ولذلك فان المطالب العمالية تتمثل الآن في دفع علاوة كاملة كل شهرين . واذا ما تحقق ذلك فسيكون مكسبا لهم في ظل الوضع الراهن ، لان المهم بالنسبة اليهم هو كمية المال الضرورية للمحافظة على مستوى الاستهلاك ، بحيث تزيد هذه الكمية تبعا لاية زيادة في الاسعار ، فلا يبقى اي تأثير لانخفاض قوة المال الشرائية .

اما طبقات الاسرائيليين الذين تفوق مداخيلهم مستويات استهلاكهم ، فان الطريقة المفضلة الآن للمحافظة على قيمة اموالها هي شراء سندات الدين الحكومية المرتبطة بجدول الغلاء . ويلاحظ ان هناك اقبالا شديدا على شرائها ، حيث فاق حجم المبيعات في شهر تموز وحده اربعة مليارات ليرة . ويلاحظ ان الحكومة مهتمة بتنشيط عمليات البيع رغم الخسارة التي تتحملها بسبب الارتفاع المستمر في جدول الغلاء ، اذ تعتبر سندات الدين مصدرا مهما لتمويل ميزانيتها وامتصاص الاموال من الجمهور كي لا تنفق في عمليات الاستهلاك . اما على المدى البعيد فان سندات الدين لا تعود على خزينة اسرائيل بغير الضرر . وبحسب ما تشير اليه الاحصاءات ، بلغ حجم الدين الحكومي « المربـوط » بجدول الغلاء نحو ٢٠٠ مليار ليرة ، وفي تضخم بمعدل ٦٠٪ سنويا يرتفع هذا المبلغ حتى دون زيادة حجم الاصدار ، بقيمة ١٨٠ مليار ليرة في السنة . وبالطبع فان مبلغا كبيرا كهذا من شأنه ان يؤثر سلبا في كل ميزانية التخطيط للمستقبل. فالحاجة الى دفع فارق « الربـط » على سندات الدين ، مع كل ارتفاع في جدول الغلاء ، يحيد بمدى كبير تأثير أية خطوات اقتصادية للحد من التضخم ، مثل زيادة اسعار بعض المنتوجات او رفع قيمة الضريبة الاضافية ، او ضرائب اخرى غير مباشرة[٤٤] .

ان اقبال الاسرائيليين الشديد على شراء سندات الدين عائد الى مدى ربحيتها بالنسبة لهم . « فعندما كان